ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (05)، عدد (02)، 2019، ص: 385- 400

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر

Public-private partnership is a development requirement for the promotion of public service in Algeria

بجقينة ياسين*[1]، bedjekina.yacine@univ-alger3.dz

كنزة مغيش حامة[2]، bedjekina.yacine@univ-alger3.dz

[1] مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر 03 (الجزائر)

[2] جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/20 **تاريخ القبول:** 2019/12/16 **تاريخ النشر:** 2019/12/17

ملخص

يسعى هذا المقال إلى البحث في آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل استراتيجي للتعزيز الخدمة العامة في الجزائر، فبعد تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى تبني التوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال سياسات وبرامج اقتصادية عديدة، وعلى الرغم من صراحة هذا الاتجاه في الخطاب الرسمي والسياسي للدولة، إلا أنه لازال يغلب عليه الطابع الريعي، وفرض الأخير نمطًا بيروقراطيًا موروثًا بعد سيطر اعتماد النظام الاشتراكي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وترك أثراً ملحوظاً في توفير الخدمة العامة في الجزائر – على الرضا الاجتماعي وجودة الخدمة المقدمة من جهة وعلى كفاءة القطاع العام في الآخر –، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بوادر أولية للشراكة مثل الاستثمار والامتياز وبرنامج المرفق العام، كما أن هاته الورقة تبحث على توضيح أهمية شراكات القطاع الخاص مع القطاع العام ودوره في تقديم الخدمة العامة في الجزائر في مجالات متفرقة مثل الطاقة والاتصالات وبناء البنية التحتية، والوقوف على أهم العراقيل التي تحد من تطبيق شراكة بين القطاعين ناجعة، وكيفية تلافي هاته العراقيل للنهوض بالخدمة العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، الخدمة العامة، البنية التحتية، التنمية، الجزائر.

تصنيف JEL: H00 ؛ H4 ؛ H41 ؛ H43

Abstract

After the transformation of Algeria from the socialist system to adopt the orientation towards the market economy and despite the frankness of this trend in the official and political discourse of the state, it is still predominantly rentier, and the latter imposed a bureaucratic pattern inherited after the adoption of the socialist system dominated the economic and social reality of the state, and left an impact Notable in the provision of public service in Algeria - on social satisfaction and quality of service provided on the one hand and on the efficiency of the public sector on the other -, this paper came to examine the role of partnership between the two sectors in providing service in Algeria through the possibility of using the expertise and Technology available to the private sector for the promotion and promotion of public service through the mechanism of partnership between the two sectors, in order to achieve balances in the provision of service between the two sectors and reduce the burden on the public sector in Algeria.

Keywords: Partnership, public sector, private sector, public service, infrastructure, development, Algeria.

JEL Classification Codes H43 ؛ H41 ؛ H4 ؛ H00

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: bedjekina.yacine@univ-alger3.dz

I.مقدمة:

مع التغيرات الدولية وتنامي العولمة تنازلت الحكومات عن الكثير من وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات اللامركزية والقطاع الخاص، فقد أصبحت الدول تعتمد على قوى متحركة ديناميكية تعرف بقوى السوق، والتي أصبحت تساهم أكثر فأكثر في تسيير الشؤون العمومية بطريقة مغايرة لا تقوم على شرعنة أفعالها سياسيا وإداريا وعبر وسائل ضريبية، وهذا بدوره أدّى بالدول إلى التخلي عن العديد من مهام الخدمة العمومية بهدف تقليص التكاليف وعبر تفويض بعض تلك المهام إلى ملحقات تكون أحيانا خاصة، وذلك وفق عدة أساليب وأشكال تختلف حسب البلدان أو القطاعات نفسها وحسب طبيعة الخدمة المقدمة، ومن بين أهم هاته الآليات نجد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أو ما يشار إليه بـ Private Partnership أوPPP، التي استحوذت على مكانة مرموقة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والإدارية...، والجزائر ليست بمنأى عن هذا الطرح إذ تعُد حديثة العهد نسبيا بالانفتاح الاقتصادي مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، ومع توسع دور الدولة الجزائرية على مستوى ترابها الوطني وكمحاولة منها لتحقيق التنمية في معظم القطاعات تعاظمت الأعباء المنوطة بها وبالخصوص تقديم الخدمة العمومية (نقل مواصلات، طاقة، مياه وصرف صحي، اتصالات...)، الذي نجم عنه تنامي المرفق العام وبالتالي تضخم الخدمة العمومية، التي أصبحت عبئا تثقل كاهل القطاع العام لوحده، مما دعا إلى وجوب فتح المجال أمام القطاع الخاص بإشراكه بمشاريع البنى التحتية وبالتالي تحقيق الخدمة العمومية للاستفادة من خبراته وتخفيف الأعباء المثقلة على القطاع العام، وهذا ما يدفع بنا إلى طرح **الإشكال** التالي:

- كيف تساهم الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر ؟

حيث تنجر عن هاته الإشكالية **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ما المقصود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؟
- هل تعتبر آلية الشراكة بين القطاعين عامل داعم لتعزيز الخدمة العامة في الجزائر أم عامل تثبيط للخدمة المدنية؟
- كيف نستفيد من شراكة ناجعة للتحقيق أفضل ترقية ممكنة للخدمة العامة في الجزائر؟
- وللإجابة على هاته التساؤلات الفرعية تنطلق هذا البحث من خلال **الفرضيات** التالية:
- يعنى بالشراكة بين القطاعين التعاون القائم بين المؤسسات العامة وأحد أطراف القطاع الخاص وفق شكل معين من التعاقد لمدة معينة لتحقيق أهداف مسطرة والتي في العادة تسعى إلى تقديم خدمة عامة(البنى التحتية) مع تحمل المخاطر من كلى الطرفين.
- تعبر الشراكة النموذج الأمثل للتحقيق خدمة العامة جيدة، خصوصا إذا قامت في إطارها العام المتعارف عليه مثل تحمل المخاطر لكل الأطراف عقد الشراكة وتعظيم الربح للقطاع الخاص مع تخفيف الأعباء المثقلة للدولة.
- للاستفادة من آلية الشراكة بين القطاعين لابد من تفعيل أدوات الحكمانية مثل الشفافية والرقابة والمسؤولية وإدراج المجتمع المدني كطرف ثالث في الشراكة، وفق تنمية مستدامة حقة تعمل على حماية البيئة والحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.

كما يقف الموضوع المراد بحثه على **أهمية** بالغة من بينها نجد:

بالنظر إلى حساسية الفترة الحالية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري مع الأزمات الداخلية مثل "الحراك الشعبي" الذي يعرقل الحركة الاقتصادية، والخارجية خصوصا ما يتعلق منها بالتراجع المستمر لأسعار البترول، هذا ينعكس بدرجة كبيرة على تقديم الخدمة العامة لأن الدولة الجزائرية لاتزال فتية مقارنة بالدول المتقدمة وحتى الدول الجارة ذات الاقتصادات

الضعيفة ومع هذا لاتزال الجزائر تقدم الخدمة من الجيب الريعي، حيث يفرض هذا الطرح المقاربة القائلة بتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وإيجاد بدائل أخرى غير الاقتصاد الريعي، الأمر الذي يقودنا مباشرة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص كبديل أنجع لتخفيف العبء المفروض على القطاع العام من جهة وإيجاد مصدر تمويل خارج الجيب الريعي.

ويهدف هذا المقال إلى:

- الوقوف على تعزيز الخدمة العامة بصفتها مطلب تنموي ضروري للدولة الجزائرية خصوصا مع المساحة الشاعة التي تتوفر عليها- الأولى إفريقيا-، بالإضافة الكثافة السكانية المتزايدة والتي فاقت 40 مليون نسمة.
- تخفيف العبء المثقل للقطاع العام الموروث من الخيار الاشتراكي، الذي شهد تراجعا كبيرا بعد تضخمه وسء التسيير الذي لجفه، وتعزيز اللامركزية للتقديم خدمة عامة محلية أكثر دقة وبجودة كبيرة.
- دعم اتجار القطاع الخاص ومشاركته لاضطلاعه بالعملية التنموية من جهة لما يمتلكه من خبرة وتكنولوجيا وتقاسمه المخاطر مناصفة مع القطاع العام، حتى السياسية منها خصوصا ما يتعلق بالرقابة والمساءلة والشفافية.

ومن خلال ما تقدم من طرح عام، تحاول هاته الروقة البحثية الإجابة على الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص**
- **المبحث الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر**
- **المبحث الثالث: رهانات الشراكة بين القطاعين في تحقيق الخدمة العامة في الجزائر**

II.الدراسات السابقة للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

قامت هاته الدراسة على مواضيع سابقة تعنى بسبر موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جانبه النظري أو الميداني الذي يحدد ميدان السياسات العامة والجانب الاقتصادي منها، وخاصة مايتعلق بالقطاع الحكومي او الايديولوجية المتبناه من قبل الانظمة السياسية والحكومات للتحقيق النمو او للتنويع مصادر الاقتصاد، ومن بين هاته الدراسات نجد: كتاب للدكتور محمود عبد الحافظ محمد المعنون بـ[1]: الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات -الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية-، وقد انطلقت هاته الدراسة من اشكالية مفادها: كيف يمكن تحقيق تكامل حقيقي لدور كل من الدولة والقطاع الخاص؟، كما أنطلق هذا الكتاب من أهداف تبحث في الاجابة على طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص ومدى تأثير هذه العلاقة بين القطاعين على التنمية الإقتصادية، حيث استخدم هذا الكتاب للوصول الى اهم اهدافه على الأسلوب التحليلي الاستقرائي والوصفي اضافة الى استعمال الاستنتاج المنطقي في الدراسة، وبهذا قج تناول ثلاث محاور كبرى مبتدءا بالمفاهيم العام للشراكة والمتطلبات الأساسية للشراكة الناجحة، وقد انتقل في المحور الذي يليه الى التكلم على بعض من التجارب الدولية في مجال الشراكة واهم الدروس المستفادة منها، ليكون المحور الأخير مخصصا للتكلم عن الشراكة ومتطلبات التنمية، وقد كانت الدراسة للدكتور محمد في كتابه دراسة للاهم المفاهيم الأساسية للموضوع الشراكة ومتطلبات التنمية بصفة عامة مركزا في ذلك التعميم من خلال المفاهيم والتجارب الدولية على التجربة المصرية، لكن مقالنا هذا ينطلق من خلال المفاهيم الاساسية للشراكة التي قدمها الدكتور محمود في كتابه مع التركيز على التجربة الجزائرية وحدها في جزيئة دقيقة تعنى بالتنمية هي الاخرى لكنها تركز على قطاع الخدمات العامة في الجزائر.

اطروحة الدكتوراه للاستاذ سنوسي بن عومر التي تحمل عنوان: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-تقييم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص- بجامعة ابي بكر بلقايد تلمسان2، حيث انطلقت هاته الدراسة من اشكالية مفادها:

كيف يمكن للشراكة أن تساهم في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر وما مدة فعاليتها كخيار استراتيجي؟، ووفق هذا التساؤل تمحور موضوع الدراسة حو استراتيجية الشراكة الأجنبية كظاهرة اقتصادية أفرزتها العولمة بصفتها ظاهرة اقتصادية يقتضيها توسع حجم المبادلات التجارية على المستوى الدولي، وأم بالنسبة للخصوصية الجزائرية التي اختارت التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي مبدية بذلك الموافقة على الشراكات في اطار الاستثمار الأجنبي، وقد حاول الباحث في هاته الأطروحة التركيز على جزئية الشراكة بين القطاع العام عن ممثله الجزائري شركة المياه الوطنية والخاص عن الشركة الخاصة الإسبانية Agbar Grupo للمياه من خلال شراكة للمياه حملت اسم: SEOR-SPA، ولذا كانت نتائج الدراسة تصب في صالح نجاعة الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص SEOR-SPA في تقديم المياه بصفة قطاع المياه خدمة عامة من جهة ومجال استراتيجي لا غنى عنه، ولذا كانت هاته الورقة البحثية بمثابة رؤية شاملة للتحسين الخدمة العامة في الجزائر من خلال نقل معارف وخبرات القطاع الخاص الى القطاع العام واشراك القطاع الخاص الداخلي بالتحديد في الخدمة العامة والعمولية التنموية.

كما ان هناك العديد من الورقات العلمية التي أهتمت بسياسة الشراكة بين القطاعين، حيث تتحدث عن التنمية الاقتصادية في الجزائر، وأخرى تتكلم عن الخدمة العمومية في الجزائر وطرق تحسينها أو كمدخل يساهم في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات، لكن المقالات التي تربط الشراكة بين القطاعين ودورها في تنمية الخدمة العمومية او تحسينها قليلة، ومن بينها نجد مقال: الدكتورة صونيا منال، الذي حمل عنوان بـ[3]: نموذج الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات العمومية المسيّرة لخدمات المياه والقطاع الخاص في الجزائر، حيث نص التساول الرئيسي لهذا المقال: لى أي مدى ساهمت تجربة الشراكة النموذجية بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه، في تطوير وعصرنة أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية في قطاع الموارد المائية، وتدويلها؟، حيث تم تقسيم محتوى هذه الورقة البحثية إلى مبحثين بحيث: تم من خلال (المبحث الأول) تحديد: مفهوم الشراكة العمومية الخاصة، في حين تم في (المبحث الثاني) بيان: نموذج الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية المسيّرة لخدمات المياه والقطاع الخاص. وبهذا كان محور هذه الدراسة يبحث في الاستراتيجية الناجحة للشراكة الناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع تحديد نطاق البحث في المؤسسات الاقتصادية المسيرة لقطاع المياه، وبهذا جاء هذا المقال لينطلق من هاته الاستراتيجيات للشراكة كمطلبات أساسية وجب توفرها لنجاح الشراكة ومساهمتها في تنمية قطاع ومجال الخدمات العامة بصفة شاملة مع التركيز على قطاعات معينة (مثل: قطاع الطاقة والأشغال العمومية والإتصالات) كدراسة حالة دون الخوض في جميع القطاعات نظرا لستحالة المساس بجميع مفاصل القطاع الخدماتي في الدولة في ورقة علمية، وبهذا تحاول هاته الورقة التعرج على اهمية الشراكة كمطلب تنموي لتحسيت الخدمة العمومية في الجزائر.

III.مدخل مفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

1. مفهوم الشراكة:

أ/1 يعتبر مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة نسبيا، فقد ظهر في القاموس سنة 1987 بالصيغة الآتية: "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعين"، أم في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات، ولقد تم استعمال كلمة الشراكة من طرف الكثير من الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا في هذا الإطار يقترح بوتسون "B.Ponson" تعريفا للشراكة بأنها: "تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل

تحقيق الأهداف التي يتم تحديدها"، فالشراكة تبقي المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة[4].

ب/1 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

لقد تعددت تعاريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public - Private Partnership أوPPP أو P3 لطبيعة المفهوم وتبعا لطبيعة الهيئة المتناولة الموضوع فنقف على عدة تعاريف عنيت بهذا الموضوع ومنها نجد:

بينما عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودللت عليه بمصطلح "اتفاق المشروع" بأنه " أي اتفاق يبرم بين سلطة عمومية والكيان أو الكيانات التي تختار لي تنفيذ المشروع، وينص على شروط وأحكام تشييد البنية التحتية أو تحديثها أو تشغيلها أو صيانتها"[5].

ويعرف المجلس القومي للشراكة بين القطاعين العام والخاصNational Council for PPP بأنها: "ترتيب تصاعدي بين جهة حكومية وكيان خاص، ومن خلال هذا الترتيب يتم المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع لتحقيق خدمة أو تسهيل للاستخدام العام، بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقاسم المخاطر والعوائد المتأتية من هذه العملية"6.

وبصورة عامة فإن الشراكة بين القطاعين تعرف على أنها[7]: "أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة".

ج/1 بعض المفاهيم الخاطئة عن الشراكة:

بعد أن استعرضنا ماهيّة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا بدّ أن نتحدث عن جملة من المفاهيم الخاطئة المنتشرة حول مفهوم تلك الشراكة، والتي تؤثّر بشكلٍ أو بآخر سلًبا على اعتمادها من قبل الحكومات حول العالم.

- يمكن أن يفهم من عملية الشراكة بين القطاعين أنها تفقد الحكومات أو القطاعات العامة السيطرة على تزويد الخدمة، وهذا غير صحيح والصواب أن عملية الشراكة تنطوي على تقاسم الأدوار والواجبات، يبقى القطاع العام هو متخذ القرار الأساسي في جميع مراحل الشراكة أو البعض منها، بناء على الترتيبات المتفق عليها في الشراكة[8].
- ومن التصورات المرتبطة الخاطئة المرتبطة بمشروعات الشراكة أنها تطبق فقط في مشاريع البنية التحتية، إلا أن مفهوم **PPP** يتعدى ذلك إلى مجالات أوسع قد تطال حتى الجوانب الاجتماعية والثقافية.
- الشراكة هي خصخصة مقنّعة:في الخصخصة يُعطى القطاع الخاص الحرية في وضع مواصفات الإنتاج وكذلك الأسعار، بينما في عقود الشراكة تحدّد المواصفات والأسعار مسبقًا ضمن استدراج العروض. كذلك تبقى في الشراكة مسؤولية تقديم الخدمة على عاتق القطاع العام بعكس الخصخصة[9].

جدول رقم (01): أوجه الإختلاف والإتفاق بين مفهومي الشراكة والخصخصة

أوجه الإختلاف	أوجه الإتفاق
ملكية الأصول: يتم نقل ملكية أصول بعض أو مل المشروع للقطاع الخاص، بينما في الشراكة يتم نقل ملكية أصول يعض المشروعات لفترة زمنية محددة، ثم تعود الملكية للدولة، وفقا لعقد أبرم بين الطرفين.	ترى بعض الأدبيات أن أشكال الشراكة شكل من أشكال الخصخصة بالمعنى الواسع للمفهوم.
جودة الخدمة أو المنتج: في الخصخصة هناك محدودية لتحكم الدولية في جودة المنتج أو الخدمة، لكن الشراكة مع الدولة تفرض اشتراطات ومعايير فنية في جودة المنتج أو	يسعيان لرفع كفاءة الخدمات وتحسين جودته. يقومان على فكرة التكامل بين المزايا النسبية. يسعيان لتمكين الأطراف يغر الحكومية ودعم قدراته.

الخدمة.	
المسؤولية في الخصخصة تظل الحكومة مسؤولة عن جودة وكفاية الخدمة، بينما في الشراكة المسؤولية مشتركة بين الحكومة والأطراف الأخرى.	تم طرح المفهومين من قبل المنظمات الدولية خاصة من قبل البنك الدولي.

المصدر: (محمد عبد العال عيسى، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور**، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثالث، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 41.).

2. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أ/2 يمكن إيجاز أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصفة عامة في النقاط التالية:

حيث إن عملية الشراكة بين القطاعين لها أهمية كبيرة خاصة أنها تساهم في تحقيق معدلات نمو عالية كما تساهم في تخفيف أعباء الدولة، وتعمل كذلك على خلق فرص عمل للمواطنين وتحسين مستوى عيش السكان وتطوير أنشطتهم الإنتاجية، كما تشجع على المنافسة بين القطاع الخاص، وتعزيز ثقافة التنمية والرشادة عن طريق المسؤولية الاجتماعية. للشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية بالغة على الجانب الاقتصادي والخدمي للدولة ومن بين هذه الأهمية نجد[10]:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية الوطنية.
- تخفيف الأعباء التنموية عن الحكومة وخاصة مشاريع البنية التحتية.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص.
- إعادة توزيع الأدوار والتوازن بين القطاعين في العجلة التنموية.

ب/2 وبالنسبة لأهمية الشراكة في تقديم الخدمة العمومية نجد:

إنَ الخدمة العمومية تعتبر سببا رئيسيا لدخول الجماعات المحلية في شراكة مع مؤسسات القطاع الخاص، إذ تسمح هذه الأخيرة بتحصيل مردود أعلى للموارد المستخدمة، فإذا كان القطاع العمومي هو مقدم الخدمة، فإن جودة الخدمة أو فعالية الآليات التي تقدم بها الخدمة (تقديم خدمة بأدنى تكلفة) ليست مضمونة[11]، لهذا تلجأ الدولة إلى الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال الإمكانيات إمكانيات هذا القطاع في تقديم الخدمة المطلوبة بفعالية من حيث الكم والكيف فالمؤسسة الخاصة تراعي جانب الجودة بشكل كبير نتيجة المنافسة كما تسعى لتدنئة التكاليف في نفس الوقت من أجل تعظيم الأرباح، كون الربح هو الهدف الرئيسي لها، إضافة إلى ذلك فإن الشراكة تسمح يتفادى مشكل البيروقراطية الذي غالبا ما يرافق عمل الهيئات العمومية التي تخضع للوائح تنظيمية تطيل مدة التنفيذ.

3. مبرّرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

ممّا لا شكّ فيه بأنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر نموذجًا متطورًا لتحسين الخدمة العمومية، من خلال الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة. وهنا يمكن حصر مبرّرات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط الآتية:

- جملة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها، التي كانت من بين أهم المبررات لنشوء هذا النظام ومن بينها نجد[12]:

- مشكلة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص والتي تختلف حسب التوجه الفلسفي للدولة، مع تعالي الأفواه الداعية إلى تثبيط الإنفاق الحكومي.

- متطلبات التسيير العمومي الجديد، والتي تعتمد على اساليب وخبرات متوفرة لدى القطاع الخاص[13].
- المتغيرات السياسية والاقتصادية المتغيرة مثل: العولمة، الخصخصة، الثورة التكنولوجية...
- تأثير الهيئات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية).
- عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده إذ وجب مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- محدودية الموارد المالية والبشرية لدى القطاع العام، وعدم قدرته على مواكبة التطّور التكنولوجي بسبب تعّدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها. وعليه فإنّ الشراكة تعمل إذا على تخفيف حدّة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء[14].
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني الناتج عن هذه الشراكة[15].

4. أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

لقد تعدد أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص واختلفت مجالاتها ومستويات التفاعل فيها، بطبيعة البيئة وحسب المجال المطبق فيه الشراكة ونوع التعاقد ومن بين هاته الصور على سبيل المثال لا الحصر كالآتي[16]:

01/ عقود الخدمة: تحتفظ الجهة العامة بمسؤوليته الكاملة عن تشغيل وإدارة المرفق بالكامل ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات مثل قراءات العدادات وتحصيل الفواتير والصيانة، وتتراوح مدة العقد بين سنة وثلاث سنوات.

02/ عقود الإدارة: تقوم الجهة العامة بنقل مسؤولية إدارة مجموعة من الأنشطة في قطاع معين إلى القطاع الخاص، وفي هذه الحالة تقوم الجهة العامة بتمويل رأس المال العامل والاستثماري كما تقوم بتحديد سياسة رد التكاليف، وتتراوح مدة هذه العقود بين 3 سنوات و5 سنوات.

03/ عقود التأجير: تقوم الشركات الخاصة بتأجير المرفق من الجهة العامة وتتحمل مسؤولية تشغيل وإدارة المرفق العام وتحصيل الرسوم، ويقوك المستأجر بشراء الحق في الإيرادات وبالتالي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر التجارية. وتتراوح مدة العقود بين 5 إلى 15 سنة ويمكن تمديدها.

04/ عقود الانتفاع الطويل الأجل: تستخدم عقود الانتفاع الطويل الأجل لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة، ويطلب من الشركة الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة معينة (20-30 سنة) ينتقل بعدها المرفق إلى القطاع العام.

05/ عقود الامتياز: تتحمل الشركات الخاصة مسؤولية التشغيل والإدارة والاستثمار في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرفق، وتتراوح بين 25 إلى 30 سنة.

06/ نقل الملكية: تصبح الملكية لصالح القطاع الخاص ومسؤولا عن المرفق ويخضع لهيئة رقابية، وتسمح كافة أشكال المشاركة الخاصة للمستثمر باسترداد التكاليف الرأسمالية وتحقيق هامش ربح معقول، كما تتفق معظم هذه الأشكال مع تغير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة إلى دور المراقب والمنظم للنشاط، بالإضافة إلى العديد من الصور والأشكال التي لا يسع المجال لذكرها[17].

IV.الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر :

1. بوادر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

إن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر تأسست إرهاصاته الأولى مطلع التسعينات من القرن الماضي بعد سعي الجزائر إلى تبني نظام اقتصاد السوق، حيث حرر القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية سقف الاستثمار الخاص[18]، والذي تم من خلال صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بـ(النقد والقرض) حيث فعل مبدأ اقتصاد السوق وبالتالي تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إذ وضع حد لاحتكار الدولة للاقتصاد، وأصبحت بموجبه المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة تخضع لنفس المعاملة إذ تم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص كما كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي بكل القطاعات ولا يفرق بين المستثمر الوطني والأجنبي، كما استعمل معيار الإقامة الذي يفرق بين المستثمر المقيم وغير المقيم وعدل القانون بالأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، الذي أعطى حركية أكثر لتطوير الاستثمار من خلال إعطاء الحرية التامة والضمانات اللازمة والحماية الكاملة للاستثمارات التي يتم إنجازها والتي تأخذ شكلين أساسين هما الامتياز والرخصة[19].

ولكن المبدأ الذي تقوم عليه آلية الشراكة بين القطاعين (التمويل والتسيير)، متواجد منذ مدة في طويلة في قطاع المحروقات حسب الخبير الطاقوي د: بغداد مندوش، وخاصة قانون المحروقات 1986 المعدل والمتمم في 2005 الذي مكن سوناطراك من الشراكة مع مجموعات نفطية عالمية في مشروعات البحث والتنقيب واستغلال المحروقات، على اعتبار أن هؤلاء الشركاء وفضلا على خبراتهم ومساهماتهم المالية، يتوفرون أيضا على تكنولوجيا دقيقة تحتاجها سوناطراك، كما توجد شراكات بين فروع سوناطراك ومجموعات عالمية رائدة في الخدمات البترولية، مكّنت سوناطراك من الاستفادة من أخر الحلول التكنولوجية والمناجمنت في المجالات التي تحتاجها[20].

ولعل من أهم بوادر الشراكة الفاعلة وجود قطاع خاص قوي وفاعل فبالرغم من فتوة القطاع الخاص في الجزائر إلى أن مشاركته في الحياة الإقتصادية تشهد تطور كبيرا مع توالي السنوات بصفته شريك في التنمية الإقتصادية خصوصا مع اتساع رقعة الدولة وازدياد كثافتها السكانية وتنوع وظائفها وتضخم خدماتها، وبهذا لابد من مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية، وذلك من حلال قيامه بالمشاريع العمومية في الدولة خاصة ماتعلق منها بالخدمة العمومية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2016

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون بالدينار	%
استثمار خاص	62520	97.99	7290151	56.95
استثمار عام	1177	1.84	4319545	33.74
استثمار مختلط	107	0.17	1191137	9.31
استثمارات اجنبية	822	1	2216699	17
المجموع	63804	100	12800834	100

المصدر: (بوسالم ابو بكر، بوفنش وسيلة، **التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، أفريل 2018، ص 242).

من خلال الجدول نلاحظ تفاوت القطاع الخاص على القطاع العام واتساع ظفره بالمشاريع في الفترة الممتدة مابين 2002 و2016 التي تقدر بـ: 62520 مشروع أي بنسبة تقدر بـ: 97.99 % والتي تترجم بلغة المال الى: 7290151 مليون دينار، وفي المقابل يساهم القطاع العام بحوالي 1177 فقط خلال هذه الفترة، لكن بقيمة مالية معتبرة تقدر بـ: 4319545 مليون دج، أي مايعادل مايشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيكلة، أما المستثمرين الأجانب فيساهمون بنسبة ضعيفة حسب الجدول ومقارنة بما يشغله القطاع العام او الخاص، وهذا نتيجة لعدة اعتبارات منها ظعف الإستقطاب والأرضية القانونية للاستثمار خاصة قاعد 51 % و49 %.

2/ بواعث الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر:

لعل الجزائر تبنت سياسات سعت من خلالها لنهوض بالبنية التحتية وترقية الخدمة العامة وإصلاح المرفق العام وذلك بما يتوافق مع النهج المتبنى من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وكذا محاولة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية والناشئ بعد تبني النهج المشار إليه، ولعل من بين هاته الاستراتيجيات أو البرامج التنموية نجد:

أ/2 برنامج الإنعاش الاقتصادي: والذي هو عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز شركة الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هاته البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس جميع القطاعات الاقتصاد الوطني[21].

ولتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي يستدعي العناصر التالية:

- يساهم هذا البرنامج في الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات، ولعل هذا ما يفتح المجال أمام الشراكة بين القطاعين للتقديم الخدمة.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية تساهم في الاستعانة بآلية الشراكة ببين القطاعين لتخفيف العبء المثقل لكاهل الدولة.
- وأما سياسة الإنعاش بواسطة العرض التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وجاذبية، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون عن طريق[22]:
  - تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، وبالتالي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
  - القيام بالاستثمارات العمومية محاولة توفير الخدمات العمومية، عن طريق تسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيعه لتوسيع نشطاه وربحه كشريك أمثل للدولة، وذلك اضافة الى مجال البنى التحتية تطوير شبكات النقل والاستثمارات، أو برامج التكوين، وحتى برامج البحث وتطوير التكنولوجيا،

ب/2 مخططات البرامج التنموية(2001-2019): تمتد مخططات البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تجسيد مشروعها التنموي على أربع فترات وهي:

1/ب/2 المخطط الثلاثي2001-2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي): والذي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج، حظي فيه قطاع الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية بمبلغ 210 مليار دج أي بنسبة 40% من الغلاف المالي للبرنامج، وهي أكبر النسب ضمن البرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة لتدارك العجز والتأخر الذي حصل سابقا[23].

وهذا موسع المجال أكثر أمام القطاع الخاص للضفر بتقديم الخدمة العمومية من خلال المشاريع الخاصة بالأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية في صور شراكات تعاونية Partnerships Collaborative، وخاصة عقود بناء تشغيل ونقل BOT.

2/ب المخطط الخماسي الأول 2005-2009 (برنامج التكميلي لدعم النمو): بعد سنة 2004 تحسن الوضع المالي للجزائر على إثر ارتفاع أسعار البترول، مما ساعد على إعداد برنامج بلغت ميزانيته 4203 مليار دج وأضيف له بعد إقرار برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب 432 مليار دج وأخر بمناطق الهضاب 668 مليار دج، وقد حظي فيه قطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية بنسبة 40.5% من أجمالي الغلاف المالي للبرنامج أي 17031 مليار دج، قسمت بين أربع مجالات بقطاع النقل وهي: تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط جديدة كما تضمن إنشاء مترو الجزائر، و03 مطارات جديدة، وعدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات النقل الحضري على مستوى عدة ولايات، بالإضافة إلى تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية[24].

3/ب2 المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي): في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001، تبنت برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت قيد الإنجاز والعمل، ومن ثم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي الصرف الذي ناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600 مليار دولار، وديون خارجية منعدمة تقريبا، ولكن إثر تراجع أسعار البترول والتوازنات المالية للدولة، تقرر إرجاء بعض المشاريع التنموية ذات الجودة المحدودة، ومن بينها إلغاء مشروع الترامواي بعدد من الولايات التي لا يشكل فيها أولوية كولايات الجنوب (بشار وأدرار) بالإضافة إلى رؤية الحكومة إمكانية تأجيل مشروع الطريق السيار للهضاب في الوقت الراهن، أو إخضاع المشروع من قبل خواص أو شركات في مقابل مدة الاستغلال[25]، وهذا مما دفع إلى التأكيد على فتح الباب أمام القطاع الخاص لضلوعه بالعملية التنموية، والاستفادة من خبراته بالأخص في المشاريع العمومية، وبهذا فقد تعالت الأفواه من الاقتصاديين والمفكرين المنادين بضرورة وضع شراكة فاعلة بين القطاعين في الجزائر[26].

V. رهانات الشراكة بين القطاعين في تحقيق الخدمة العامة في الجزائر

لقد اتخذت الشراكة بين القطاعين العام والخاص المساهمة في تحسين الخدمة العامة عدة أشكال وطبقت على عدة قطاعات ومجالات في الجزائر ومن خلال هذا المبحث نحاول التعرج على بعض نماذج من هاته الشراكة في بعض من القطاعات المرتبطة بالخدمة العمومية، وذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ولعل من بينها نجد:

1. أ/1 قطاع الطاقة:

لقد تربعت عقود الشراكة في مجال الطاقة على الشركات الجزائرية، وهذا يرجع إلى البعد الاستراتيجي والتاريخي للقطاع الطاقة والمناجم، وكذا طبيعة الاقتصاد الجزائري ذو الطابع الريعي، ومن بين هاته العقود على سبيل المثال لا الحصر نجد عقد شراكة من نوع شراكات تعاقدية Partnerships Contracting عقد شراكة بين شراكة "سوناطراك" وثلاث شركات بترولية نرويجية هي: "دراغون أويل" و"إينيل" و"شتات أويل" بهدف استكشاف والتنقيب عن المحروقات بالإضافة إلى عملية الاستغلال لمدة تتراوح ما بين 4 و7 سنوات[27].

ب/1 قطاع البناء والأشغال (النقل):

من خلال السياسات العمومية المتبناة في الجزائر فقد امتلكت الجزائر أكثر من 104 ألف كم طرق وطنية تتركز كثافتها في الشمال أكثر منها في الجنوب، وهي في تطور مستمر بفضل برامج تحديث الطرقات السريعة للعديد من المشاريع العملاقة ومن أبرزها نجد:

1/ الطريق السيار شرق غرب: الذي يبلغ طوله 1216 كم، والذي يربط حدود البلاد شرقا مع تونس، وغربا مع المغرب، وقد أعلن إنشائه عبر مناقصة دولية محددة يوم 23 جويلية 2005، ليتم الإعلان بعدها لصالح المجمعين الصيني والياباني، بعد تنافس أمريكي وفرنسي وألماني وبرتغالي، حيث كلف المجمع الصيني (سيتي كسي آر سي سي) بإنجاز شطري الوسط والغرب من الجزائر العاصمة إلى حدود ولاية الشلف، ومن حدود ولاية الشلف إلى الحدود المغربية وقد تم إنجاز العديد من الأشطر حتى قبل الآجال الرسمية المحددة، بينما كلف المجمع الياباني من طرف شركة كوجال اليابانية، بإنجاز الشطر الشرقي العبر بولاية الطارف باتجاه الحدود التونسية، وذلك بالشراكة مع مؤسسة الطرق السريعة الجزائرية28.

هذا بالإضافة العديد من المشاريع في الطرق الوطنية مناه (طريق الهضاب العليا–1020 كم–، الطريق العابر للصحراء –2344 كم–)[29].

2/ شبكة السكك الحديدية هي الأخرى أخذت نصيبا من المشاريع التنموية ومن الشراكة، فقد أبرمت الحكومة الجزائرية عدة اتفاقيات شراكة، بهدف عصرنة المؤسسة الوطنية ومن بينها[30]:

الشراكة الجزائرية السويسرية بين المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية وشركة "ستادلر" الألمانية بهدف صناعة وتركيب عربات القطار بالجزائر.

وكذا مترو الجزائر العاصمة الأول مغاربيا والثاني إفريقيا، الذي توالت عدة شركات في إنجازه من بينها التكتل المكون من ثلاث: شركتان فرنسيتان "سيميس وفبنبشي" والإسبانية "كاف"، على أن تقوم باستغلاله مؤسسة "مترو الجزائر" بالإدارة مع مؤسسة "إدارة وسائل النقل الباريسية".

ج/1 قطاع الاتصالات:

في هذا القطاع أقامت شركة "إتصالات الجزائر" عقد شراكة بين كل من الشركتين الأمريكيتين "سيسكو" و"ستونصفت" في مارس 2012 في مجال التحويل والتوجيه وأمن الشبكة واستمرارية العمل، بالإضافة إلى ذلك تعميم "ADSL" على كافة ربوع الوطن ونشر الألياف الضوئية والبصرية بطريقة منظمة وتقديم الخدمات ذات السرعة الفائقة ومن أهم إيجابيات هذه الشركة تقديم حلول توجيهية عالية الأداء والتبديل بما يتماشى مع التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، وبالإضافة إلى ذلك مكّنت هذي الشراكة شركة "إتصالات الجزائر" من تطوير الحلول الأمنية بمستوى على تجاه عملائها، لكن رغم هذه الإيجابيات هناك بعض النقائص المأخوذة على هاته الشراكة خاصة سرعة ما تتعلق بتدفق الإنترنت والانقطاعات المتكررة في الشبكات وعدم التحكم الجيد في امن وحماية الشبكات والألياف البصرية بصفة جيدة وبالتالي نقص كبير ونوعي في جودة الخدمة العمومية المقدمة[31].

إن هاته الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا في قطاع الاتصالات، حيث ارتفعت هاته الاستثمارات من 740 مليون دولار عام 2000 إلى 1342 مليون دولار عام 2015، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 81.35%، بينما شهدت الاستثمارات في كل من قطاع الطاقة والنقل تدهور خلال الفترة المشار إليها سابقا، حيث انخفضت الاستثمارات في قطاع الطاقة من 3282 مليون دولار عام 2000 إلى 350 مليون دولار عام 2015، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 89.33%، في حين انخفضت حجم الاستمارات في قطاع النقل من 178 مليون دولار عام 2000 إلى 108 مليون دولار عام 2015، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 39.32%، والجدول رقم (2) يشرح ذلك[32]:

جدول رقم (03): الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات البنية التحتية. الوحدة (مليون دولار)

القطاع	2007-2000	2015-2002	المجموع
قطاع الاتصالات	468.5	2713.04	7398.54
قطاع الطاقة	3582	350	2632
قطاع النقل	178	108	280

المصدر: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

وتمثل هاته البيانات حسب البنك الدولي مشاركة القطاع العام للخاص في قطاعات البنية التحتية الأساسية للجزائر في قطاعات (الاتصالات، الطاقة، النقل، قطاع المياه والصرف الصحي)، وكل هاته المشاريع تعمل على تقديم خدمات عمومية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر.

2. مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمة العامة في الجزائر

بالرغم من كل التفاؤل الإيجابي التي ينادي به أصحاب الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومردودها في مقابل تحسين الخدمة العمومية المقدمة في الجزائر، إلاَ أنها لاتزال تعاني من بعض النقائص التي تقوض الأهداف المرجوة وتترجمها في مخاطر تعود بالسلب على تقديم الخدمة العامة على القطاع العام وعلى المجتمع ككل وحتى على البيئة ومن بين هاته نجد:

أ/2 بالنسبة للقطاع العام:

مخاطر سياسية وتنظيمية: تتغير المشاريع والبرامج بما يؤثر على الشراكة بين القطاعين بتغير النخبة السياسية نفسها، وبالتالي تغير في الرؤى والأجندات.

انخفاض جودة الخدمة المقدمة لتوسعه أو انتشارها وازدياد الطلب على المرافق العمومية والخدمات العامة للمواطنين، وضعف آليات التقييم والرقابة المفروضة على الشريك الخاص، وجودة الخدمة المقدمة.

الشريك الخاص يبغي تحقيق الأرباح على حساب الدولة: إنّ مفهوم الشراكة الناجحة يقضي باستفادة الأطراف المتشاركة، ممّا يتيح للقطاع الخاص تحقيق العائد المطلوب الناتج عن مشاركته ويتيح أيضًا للقطاع العام في حال نجاح الشراكة، تحقيق أعلى إفادة ممكنة.

الدولة تفقد السيطرة على الكلفة والجودة: إنّ مسؤولية القطاع العام في عقود الشراكة هي تقديم الخدمة، وهو بالتالي يضع مواصفات الإنتاج التي على أساسها يتّم اختيار الشريك.

ب/2 بالنسبة للقطاع الخاص: انخفاض في العائد أو خسارة جزء رأس المال المستثمر[33].

- تدني مستوى الخدمة المقدمة من قبل الشريك الخاص عن المستويات المرغوبة مجتمعيا، أو وفق الشروط والمعايير المعمول بها دوليا.
- التهرب من تكاليف الصيانة: يلاحظ في المشاريع الخدمية تهرب القطاع الخاص عن تقديم متابعة للخدمات الموكلة إليه، وكذا متابعة صيانة مشاريع الشراكة، وذلك لانعدام المسؤولية الاجتماعية من جهة وضعف الرقابة والمساءلة من جهة أخرى وهذا ما يلاحظ في مشاريع البنى التحتية (طرق، صرف صحي، اتصالات...)، التي تعاني من نقص صيانة وهذا هو حال بعض المشاريع ان لم نقل الأغلب.
- عدم التقيد بمعايير التنمية البيئية والاستدامة في استغلال البنى التحتية والمرفق العام، وعند تقديم الخدمة العمومية.

VI.خاتمة:

إن التجربة الجزائرية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص كان لها أثر بارز في تقديم الخدمة العامة، فمن خلال مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام يلاحظ أن هاته الشراكة تركت بصمتها على جل القطاعات الخدمية كما سبق التطرق إليه من أمثلة سابقة مثل: قطاع النقل، والاتصالات، والمياه والطاقة، وحتى قطاعات أخرى لم يسبق ذكرها مثل المياه والصرف الصحي، ويلاحظ من خلال هاته القطاعات أن الشراكة الفاعلة تعمل على تقديم الخدمة للمواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تتفاوت حسب القطاع ونوع الخدمة، وبالرغم من هاته الإيجابيات المحسوبة على الشراكة بين القطاعين في الجزائر إلا أنها لازالت لا تلبي الأهداف المرجوة منها فهي لازالت محتشمة نوعا ما وضعيفة وذلك لعدة اعتبارات:

- السبب الأساسي لتعاظم دور الدولة هو الطابع الريعي لاقتصاد الدولة الذي وَجهته من خلال قطاع عام ضخم وتخطيط مركزي.
- عقيدة الدولة التي لازالت تنزع للنظام الاشتراكي وهذا ظاهر في العديد من السياسات العامة التي مزال النظام المركزي مسيطر عليها، وحتى المجتمع الذي يحَن إلي النموذج الاشتراكي.
- عدم وجود قطاع خاص حقيقي في الجزائر، فهذا الأخير لازال تحت رحمة الدولة من جهة ويخضع للاحتكار (المونوبول) من جهة أخرى في الظفر بالمشاريع وامتيازات القطاعات.
- عدم التزام الشريك الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية هي34: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية"، ولعل واقع الحال يثبت أن مؤسسات القطاع الخاص (الشريك الخاص) تميل إلى تحقيق أرباح إضافية على حساب الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- عدم جودة الخدمة العمومية المقدمة الذي تعود لانعدام المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من جهة ومن جهة اخرى لضعف آليات الرقابة والمساءلة من طرف الدولة.
- عدم الفصل بين مفهومين الخصخصة والشراكة بين القطاعين، وهما مفهومين متباعدين جدا فالفارق الأسمى هو تقاسم المخاطر من جهة وتعاظم الأرباح لكلا الشريكين، ومن جهة أخرى ملكية المشروع الذي يعود في النهاية للدولة باعتباره مرفق عام أو بنية تحتية.

توصيات:

لعل من بين التوصيات التي تقدمها هاته الورقة البحثية نجد:

- النظر إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.
- التفرقة والتمييز في نصوص التشريعات والقوانين والعقود الإدارية بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخصخصة، والصفقات العمومية والاستثمار، وهنا تكون التفرقة التوضيحية لفظية من خلال المفاهيم والمقارنة كأمثلة من التجارب الجزائرية والدولية،
- طرح أشكال وصور جديدة للشراكة المعمول بها والناجحة في تقديم الخدمة مثل أمريكا وكندا وبريطانيا وتوضيحها.

- فتح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ بدوره في العملية التنموية مع تحميله المسؤولية الاجتماعية (التنمية المستدامة – البيئية، والاقتصادية–)، وكذا محاربة الاحتكار ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها.
- الاستعانة بالتقانة والإنترنت من خلال فتح مواقع وأرضيات إلكترونية خاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمارات من جهة وطرح المنافسة، وتعزيز الشفافية، فيلاحظ إلى الآن أنه لا يوجد موقع إلكتروني كبوابة للشراكة بين القطاعين مثل ما هو موجود في جل دول العالم، مثلا:
  - دولة الإمارات العربية المتحدة: https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/public-private-people-partnership/public-private-partnership .
  - دولةتونس: http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=380&Itemid=660&lang=ar-AA
  - دولة أمريكا: https://ncppp.org/
  - دولة كندا: https://www.pppcouncil.ca.
  - زيادة الوعي العام بأهمية الشراكة الخاصة في تحسين المرفق العام والنهوض بالخدمة العمومية، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي للنشر للشراكة الناجحة.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل: الشراكة مع جمعية الشركات القطاع العام في إيرلندا الشمالية، وكذل كندا التي وفرت محفظة الشراكة فيها إلى ما يقارب 20.7 مليار دولار.

VII.المراجع والهوامش:

[1] محمود عبد الحافظ محمد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانات والتحديات "الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013.

[2] سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–تقييم تجربة الشراكة قطاع عام–خاص–**، اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادي، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2014.

[3] صونيا منال،**نموذج الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات العمومية المسيّرة لخدمات المياه والقطاع الخاص في الجزائر**، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العام الثالث، العدد 23، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، مارس 2018.

[4] القهيوي ليث عبد الله وبلال محمد الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص (الإطار النظري والتطبيقي)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 23.

[5] http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure/2001Guide_PFIP.html.

[6] مجموعة مؤلفين, **الشراكة والتنمية "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص 106.

[7] عبد الله شحاتة خطاب، **المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات**، متحصل عليه عبر الرابط: http://www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20abdallah%20shehata.pdf، تاريخ الإطلاع 2017/04/11.

[8] مجموعة مؤلفين, **الشراكة والتنمية "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة**، المرجع السابق، ص 108.

[9] لتوضيح هاته المفارقة وجب الاطلاع على: صلاح محمد، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية**، أطروحة غير منشورة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015/2014، ص ص46-47-48.

[10] القهيوي ليث عبد الله وبلال محمد الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص (الإطار النظري والتطبيقي)**، مرجع سابق، ص 24-25.

[11] بن نعمان محمد، بوزيدة حميد، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد التاسع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، ص189.

[12] الأمين لكحل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر "دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران SEOR**، غير منشورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص ص 24-29.

[13] متولي محمد، دكرور محمد، **دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، مصر**: وزارة المالية – إدارة بحوث التمويل –، 2008، ص 08.

[14] وسيلة سعود، فرحات عباس، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد الرابع، العدد01، أفريل 2018، ص208

[15] بو ذياب أنيس، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص: فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني**، مقال منشور بالموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تاريخ الإطلاع: 2018/04/11.

[16] فريحات أيمن محمد، **معوقات تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 01، جامعة المدية، جانفي 2013، ص 32.

[17] هناك العديد من أشكال وصور الشراكات الأخرى عقود الخدمة والإدارة وأسلوب الشراكة التجارية والشراكة في البحث والتطوير أنظر:

-Elisabeth Campagnac et Autre, **Evaluer les partenariats public-privé en europe**, Paris : Presses de l'école nationale des ponts et chaussées, 2009, p52.

[18] دراجي السعيد، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة قسنطينة، جوان 2014، ص 315.

[19] فريد بن عبيد، قسوري إنصاف، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حماية البيئة للتنمية المستدامة**، (ورقة بحثية بالملتقى الدولي الثالث عشر، استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل تحديات الاقتصادية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، الجزائر: جامعة الشلف، 06/05 نوفمبر 2017، ص 04.

[20] http://aljazairalyoum.com تاريخ الإطلاع: 2018/04/11.

[21] المرجع السابق، ص 06.

[22] مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، سنة 2012، ص 149.

[23] فريد بن عبيد، قسوري إنصاف، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حماية البيئة للتنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص06.

[24] المرجع سابق، 08.

[25] مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مرجع سابق، ص 150.

[26] للاطلاع أنظر https://www.djazairess.com/echchaab/46620 . بتاريخ 2017/05/15.

[27] محمد حمو، حدو محمد، **واقع وآفاق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في إنجاز وتمويل المشاريع البنية التحتية الأساسية في الجزائر**،(ورقة بحثية مقدمة بالملتقى الدولي الثالث عشر، استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الشلف، الجزائر، 06/05 نوفمبر 2017، ص 15.

[28] يزيد تقرارت، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل بالجزائر في ظل البرامج التنموية (2001-2019) الإنجازات والإخفاقات**، (ورقة بحثية بالملتقى الدولي الثالث عشر، استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل تحديات الاقتصادية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الشلف، الجزائر، 06/05 نوفمبر 2017، ص 07.

[29] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport .2018/09/09 تاريخ الإطلاع:

[30] يزيد تقرارت، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل بالجزائر في ظل البرامج التنموية(2001-2019) الإنجازات والإخفاقات**، مرجع سابق، ص 08.

[31] المرجع السابق، ص 14.

[32] المرجع السابق، ص 11.

[33] صلاح محمد، البشير عبد الكريم، **أسلوب البوت كألية لتشييد مشروعات البنية التحتية -تجارب دولية وعربية مختارة-**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص 190.

[34] طلال أبو غزالة، وأخرون, **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**, ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 226.